المحاضرة العاشرة:

صناعة التأمين التكافلي في العالم

من إعداد الدكتور: جيلالي بوزياني

أستاذ محاضر قسم "أ"

كلية العلوم الاقتصادية

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

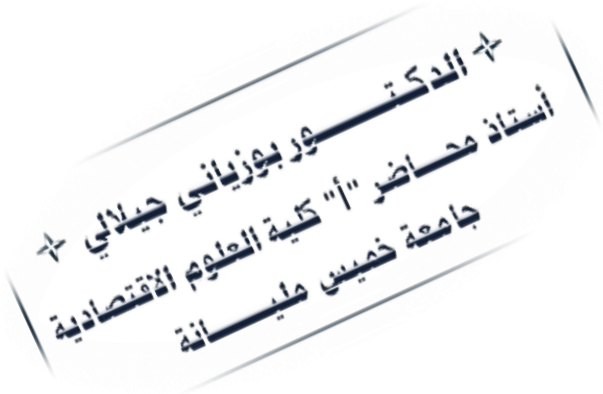

أولا: مقومات التأمين التكافلي في العالم

يحتاج تطبيق التأمين التكافلي إلى مقومات تسهل بمجموعها العمليات التي يحتاجها هذا التطبيق على كافة شركات التأمين التكافلي، ومن اهم هذه المقومات:

1) مقوم العنصر البشري:

يعد العنصر البشري الحارس الامين لتولي التطبيق، فيقع على عاتقه مهمة العمل في المؤسسات التشريعية والتنفيذية فالعامل في شركات التأمين التكافلي إذا صلح في عمله وراقب الله عز وجل وما امره به في شريعته صلح المجتمع بأكمله وتمكنًّا من انجاح تطبيقات الاقتصاد الاسلامي، وإذا غش في عمله فسد التطبيق تماما، وعليه يترتب أن يكون للعنصر البشري قيم ومبادئ ايمانية واخلاقية ود راية بفقه الاقتصاد مع الخبرة والكفاءة في ادارة شؤون التطبيق المعاصر.

ومن السمات التي يجب توافرها في العاملين على تطبيق التأمين التكافلي:

1-1) **القيم الإيمانية**: استشعار أن عمله عبادة ورسالة وانه مستخلف من الله على تطبيق ضوابط وقواعد الاقتصاد الإسلامي.

2-1) **القيم الأخلاقية**: فلا التأمين التكافلي بدون اخلاق، وأن الالتزام بها هو مناط التطبيق السليم.

3-1) **المعرفة بفقه الاقتصاد الإسلامي**: لأن مناط التطبيق هو الالتزام بالضوابط الشرعية للمعاملات المالية عامة و التأمين التكافلي خاصة وبدون ذلك لا فرق بينه وبين التأمين التجاري.

4-1) **الحنكة والخبرة والكفاءة في إدارة أمور وشؤون التطبيق**: أي المهارة في الجوانب العملية للتطبيق ولا سيما فيما يتعلق بأحوال كل زمان ومكان.

5-1) **القدرة على المحافظة على الاصالة والمقدامية والريادة في استخدام الأساليب الفنية**: وهذا الامر يتحصل من دَور علماء المسلمين والجامعات وبالتحديد الكليات المختصة بالعلوم الشرعية أن تساهم عبر مناهج مخصصة لهذا الجانب، لتُنشِئ جيل يساهم في تطبيق إحدى واجبات الشريعة ألا وهو النظام المالي الإسلامي.

2) مقوم المجتمع:

إن للمجتمع دور فعال في تطبيق قواعد التمويل الإسلامي بما فيها قواعد التأمين التكافلي، وإن عوامل إنجاح هذا التطبيق تتمثل بانسجام أفراد المجتمع الإسلامي مع هذه المبادئ وقبوله ووعيه بها في جميع مجالات الانشطة المالية، فالاقتصاد الإسلامي ككل ومنه التأمين التكافلي يتأثر بمدى تمسك المجتمع به والعمل بمبادئه، فلا يعتمد على المواقف الاختيارية والاقتصار على مبادئ دون أخرى.

ولإنجاح هذا المقوم المهم يجب أن يكون هناك دور فاعل للعلماء والدعاة في توعية المجتمع بضرورة تطبيق ما جاءت به الشريعة من أحكام وقيم أخلاقية في معاملاتهم الحياتية، فإذا شارك المجتمع بذلك نكون قد أبدلنا تعاملاتنا الغير متوافقة مع ديننا في المؤسسات الاقتصادية والمالية وحفزنا الدولة للعمل والتحول الشامل للنظام الاسلامي في الاقتصاد.

3) مقوم الدولة:

يتأكد دور الدولة في إرساء مبادئ التمويل الإسلامي من خلال واجباتها المنوطة بها تجاه الوطن والتي منها حفظ الدين، بكل ما اشتمل عليه من أحكام شرعية في مختلف القضايا، والأحكام الشرعية للتأمين التكافلي جزء من هذا الدين الذي يتكفل الحاكم بمهام تطبيقه، ومن واجبات الدولة لتحقيق تطبيق الاقتصاد والتمويل الاسلامي بكافة مكوناته ومبادئه.

ثانيا: معوقات صناعة التأمين التكافلي في العالم

1) العوائق القانونية:

يمكن حصر العوائق القانونية التي تواجهها شركات التأمين التكافلي في العالم في النقاط التالية:

- الناظر في أكثر القوانين المسيرة لصناعة التأمين التكافلي في الوطن العربي يلمس العديد المعوقات لأنه وإن لم تُعارض إنشاء شركات التأمين التكافلي فإنها لا تمنحها أيضا الآليات القانونية التي تمكنها من أداء مهامها في إطار واضح.

- عدم توفر البيئة التشريعية التي تناسب التأمين التكافلي مقارنة بعمل التأمين التجاري، والتي تعد في الغالب بيئة رافضة لعمل شركات التأمين التكافلي أو المؤسسات المالية التي تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- اختلاف المبادئ والقوانين بين شركات التأمين التكافلي وشركات التأمين التجاري يجعلها تعاني إشكالية الموائمة مع السلطات المالية المسؤولة، انطلاقا من أن الأحكام المتبناة من طرفها والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي لا تجيز لها الحصول على السيولة عن طريق المعاملات المحرمة كالربا أو القمار ...

من أجل إقامة بيئة تناسب عمل شركات التأمين التكافلي سعت بعض الدول إلى استصدار قوانين وتراخيص لتنظيم أنشطة هذه المؤسسات، بما يتوافق والشريعة الإسلامية، ولكن رغم ذلك لا زالت تعاني من مشاكل وعوائق قانونية لعدم تخلصها نهائيا من القوانين الوضعية وسماحها بكثير من المعاملات المحرمة في المؤسسات المالية الأخرى ولا يخفى ترابط مؤسسات النظام وتأثر بعضها ببعض، أو لعدم التحول الشامل نحو الاقتصاد الإسلامي كما لا يخفاكم أيضا ترابط مؤسسات ومجالات الاقتصاد الإسلامي.

2) عوائق متعلقة بالعنصر البشري:

يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

- عدم فهم العاملين في شركات التأمين التكافلي لطبيعة عملها والذي أدى إلى الخلط بين التأمين التكافلي والتجاري مما دفع بالكثير من المسلمين إلى النفور من هذه الشركات.
- افتقار موظفي شركات التأمين التكافلي للتأهيل والتكوين والكفاءة، وذلك لعدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري، حيث يلاحظ أن معظم إطارات وموظفي هذه الشركات غير ملمة بالمعلومات الكافية حول العمل التكافلي والتبرعي مما يؤدي بها إلى التوجه نحو التأمين التجاري الذي يعتبر من عقود المعاوضة وبالتالي الانحراف عن الأهداف والمبادئ الإسلامية له.

3) عوائق متعلقة بصيغ التأمين:

من بين التحديات التي تقف أمام شركات التأمين التكافلي اقتصارها على في عمليات التأمين على مخاطر معينة، وإن كان الكثير منها لا يلتزم بالتطبيق الشامل لمبادئ التأمين التكافلي وسجلت عليها العديد من المخالفات، وهذا ما يؤكد على انعدام التوازن بين النظري والتطبيقي.

4) عدم تفعيل الرقابة الشرعية:

من التحديات والعقبات التي تواجه شركات التأمين التكافلي هو عدم تفعيل هيئة الرقابة الشرعية، بالرغم من وجودها في كثير من هذه الشركات إلا أنها تبقى شكلية دون تفعيل.

والرقابة الشرعية من خصائص المؤسسات المالية الإسلامية ومن الأمور التي تلازم تطبيقها في أرض الواقع، كما أنها أحد الفوارق الجوهرية بينها وبين المؤسسات المالية التقليدية.

وعليه فإن عدم تفعيل هيئة الرقابة الشرعية يطرح إشكالا كبيرا وهو مدى موافقة أعمالها للشريعة الإسلامية، كما يشكل عدم اطمئنان الزبائن في أنشطة المصرف.

ثالثا: عوامل نجاح التأمين التكافلي في العالم

سنتطرق في هذا العنصر إلى بعض العوامل التي تساعد على نجاحها:

1) الالتزام بالضوابط الشرعية:

يعتبر الالتزام بالضوابط الشرعية عاملا مهما من عوامل النجاح في المؤسسات المالية الإسلامية عامة بما فيها شركات التأمين التكافلي، وكذلك ضمانا لاستقرارها وتقدمها، حيث يجب عليها تحقيق السلامة الشرعية في كل معاملاتها وأنشطتها التي تقوم بها.

تنطلق السلامة الشرعية في عمليات وعناصر التأمين التكافلي من مراعاة الحلال والحرام، سواء عند جمع الاشتراكات أو حفظها أو استثمار الفائض منها، وأن تتجنب ما فيه محظور شرعا كالغرر والجهالة والربا ... لأن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وإيجاد البدائل الحلال هو السبب الرئيسي في وجود هذه الشركات.

والالتزام بالضوابط الشرعية يتطلب من شركات التأمين التكافلي القيام بأمور من أهمها:

- ❖ إنشاء هيئة شرعية مستقلة لمراقبة التطبيق تجتمع بصفة دورية.
- ❖ ضمان الاستقلالية المالية والمحاسبية للإدارة وهيئات المراقبة.
- ❖ تعيين مراقب شرعي داخلي لمتابعة التطبيق العملي بصورة يومية.
- ❖ الالتزام بخدمة مصالح الأمة ومراعاة أولوياتها المجتمعية.
- ❖ العمل على تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في كل عملياتها، وأهمها حفظ المال.

2) تفعيل هيئة الرقابة الشرعية:

يعد تفعيل هيئة الرقابة الشرعية عاملا مهما وضروريا لنجاح شركات التأمين التكافلي، وذلك من خلال الدور الفعال الذي تؤديه، وينبغي توحيد الهيئات الشرعية بآرائها الفقهية من خلال الاعتماد على فتاوى العلماء الكبار الموثوقين والمجمعات الفقهية المعتمدة.

وتتجلى مهمة هيئة الرقابة الشرعية في أمرين اثنين:

- ❖ المهمة المعنوية: والتي تتمثل في اطمئنان المتعاملين مع شركات التأمين التكافلي، حيث إنها تتولى النظر بالأساس في عقودها وأعمالها بغرض التأكد من موافقتها للشريعة الإسلامية.
- ❖ المهمة الثانية: وتتجلى في إنشاء العقود وصياغتها والإشراف على التنفيذ التي تقترحه، كما تقوم بدور استشاري قبل ممارسة شركات التأمين التكافلي لأي عمل.

3) تأهيل الموارد البشرية:

يعتبر العنصر البشري أهم عامل من عوامل النجاح والعنصر الأساس لنجاح شركات التأمين التكافلي، إذا ما تم وضعه في المكان المناسب، فأداء مهامها يتوقف على مدى نجاحها في استقطاب الطاقات المؤهلة والمدربة للعمل بها، وحتى يكون العامل مناسبا للوظيفة ينبغي أن يتوفر فيه شرطان يعتبران الركيزة الأساسية التي يقوم عليها علم إدارة الموارد البشرية وهذان الشرطان هما:

- ❖ إلمامه بطبيعة ومهام وظيفته إلماما علميا وعمليا، يحقق له الكفاءة في فهم طبيعة تلك الوظيفة وما تتطلبه من أعمال.
- ❖ الأمانة في أداء عمله بحيث يكون أمينا وحفيظا.

وقد أشار القرءان الكريم إلى هذين الشرطين في قوله تعالى: (قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ ۖ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ (26)) ، سورة القصص، الآية 26.

ولكي يتحقق هذا العامل المهم يجب على شركات التأمين التكافلي أن تتبنى استراتيجية واضحة المعالم في اختيار الموارد البشرية المؤهلة لأداء عملها بمبادئه وشروطه الشرعية والفنية.

4) التنويع:

يعتبر من عوامل نجاح شركات التأمين التكافلي عدم اقتصارها على نمط معين من المخاطر أو فئة معينة من المجتمع، فعليها أن توسع نشاطاتها ومجالاتها وفئات المشتركين .....